

درجة تطبيق معايير الجودة على برنامج الدراسات العليا بقسم التربية كلية الآداب جامعة مصراتة

د. محمد عمر الغزال
أ. محمد رمضان شعيب
جامعة مصراتة، ليبيا

درجة تطبيق معايير الجودة على برنامج الدراسات العليا بقسم التربية كلية الآداب جامعة مصراتة

د. محمد عمر الغزال أ. محمد رمضان شعيب

الملخص:

إن التحديات العالمية المعاصرة تحتم على المؤسسات التعليمية انتهاز الأسلوب العلمي الواعي في مواجهة هذه التحديات واستثمار الطاقات الإنسانية الفاعلة التي تتمتع بالمرونة والكافية والكفاءة العالية، ومن أكثر الجوانب المهمة في التعليم، والتي يجب أن تعتمد عليها وتجعلها مرجعية له هي معايير الجودة الشاملة، التي أصبحت الآن وبفضل الكم الهائل في المعلومات وتقنيات الاتصال سمة مميزة لمعطيات الفكر الإنساني الحديث، وهذا ما يمكن ملاحظته في المؤسسات التربوية بشكل خاص، والهيئات والمنظمات بشكل عام، ولغرض تطوير التعليم في ليبيا وانطلاق من أهداف ثورة 17 فبراير في القضاء على الجهل والتخلف في التعليم أصبح هناك اهتمام بتطبيق الجودة في المؤسسات التعليمية ومن بينها الدراسات العليا، ويهدف البحث الحالي التعرف على درجة تطبيق معايير الجودة على برنامج الدراسات العليا بقسم التربية، وتأتي أهمية هذا البحث في رسم الاستراتيجيات والخطط التي تزيد من فعالية تطوير التعليم داخل الكليات والجامعات وأيضا قد يفيد هذا البحث في تطوير أساليب التدريس وبرامج الدراسات العليا. وتوصلت نتائج البحث إلى توافر معظم المؤشرات المتضمنة في محاور الاستبانة حيث تراوحت نسب التوافر من (69.34 - 89.58%).

الكلمات المفتاحية:

معايير، معايير الجودة، الدراسات العليا.

Abstract

The recent world challenges in forces education institutions to follow a awareness scientific method to face these challenges and to utilize effective capability of human that characteristics by flexibility and high efficiency. The most important aspect in education that considered as a reference is total quality standards. Because of high order information and communication techniques the total quality standards were become a distinguished aspect of modern human thinking. That was clear specially in educational institutions, general institutions and committee. To develop education in Libya according to 17 Feb. revolution that aims to reduce ignorance and shortage in education, it should apply quality in educational institutions including higher studies. The recent research aims to identify the degree of applying quality standards of higher studies at education department. The importance of the research comes from drawing determination of strategies and drawing plans that promote the effectiveness of education development at Faculties and universities. Also, this research has benefit in developing teaching methods and higher studies programs. The results of the research showed that all standards in the List achieved more than 65%; however they rages from (69.34-89.56%)

Keywords:

standards, quality standards, higher studies.

أولاً: المقدمة:

إن التحديات العالمية المعاصرة تحتم على المؤسسات التعليمية انتهاج الأسلوب العلمي الواعي في مواجهة هذه التحديات واستثمار الطاقات الإنسانية الفاعلة التي تتمتع بالمرونة الكافية والكفاءة العالية. ومن أكثر الجوانب المهمة في التعليم والتي يجب أن تعتمد عليها وتجعلها مرجعية له هي معايير الجودة الشاملة، التي أصبحت الآن وبفضل الكم الهائل في المعلومات وتقنيات الاتصال سمة مميزة لمعطيات الفكر الإنساني الحديث، وهذا ما يمكن ملاحظته في المؤسسات التربوية بشكل خاص، والهيئات والمنظمات بشكل عام.

وفي المجال التربوي فإن القائمين عليه يسعون إلى تطبيق معايير الجودة الشاملة وذلك من أجل إحداث تطوير نوعي لدورة العمل في المؤسسات التعليمية بما يتلاءم مع المستجدات التربوية والتعليمية والإدارية، ويواكب التطورات الساعية لتحقيق التميز في كافة العمليات التي تقوم بها المؤسسة التربوية.

(متاح بتاريخ 30/10/2008 / <http://www.drmosad.com>)

وفي ظل هذه الظروف لم يعد النظام التعليمي يعمل بمعزل عن النظم المجتمعة الأخرى؛ حيث تتوقع تلك النظم من النظام التعليمي أن يوفر لها مخرجات- قوى عاملة ماهرة ومتخصصة- في مستوى جودة يتناسب مع احتياجاتها، وأن أي نقص أو تقصير في هذه المخرجات سوف يكلف النظم الأخرى تكاليفاً باهظة، وعليه فإن النظام التعليمي- كنظام مجتمعي- لا بد أن يطور أهدافه وعملياته ومخرجاته حتى تتلاءم مع هذه المتغيرات المتسارعة، ويصبح نظاماً تعليمياً ذا جودة عالية شاملة (العجمي، ب. ت، ص131).

ويعد التعليم من أهم استثمارات المجتمعات والشعوب المتقدمة التي تسعى دوماً للنهوض بطاقتها وإمكاناتها البشرية. بما يحقق لها استقلاليتها، وسيادتها، وتطورها. حيث يستثمر التعليم أهم موارد المجتمع، ومن خلال قدرات أفراد وطاقتهم الذهنية لتحقيق أكبر عائد من التنمية الشاملة في كافة المجالات، ولما كانت الجامعات هي أولى المؤسسات التعليمية المسؤولة عن إعداد الكوادر الفنية المتخصصة في شتى المجالات تبدو الحاجة ماسة إلى دراسة المشكلات التي تواجه هذه الكوادر الناشئة؛ حتى يحسن إعدادها لسوق العمل ومتطلباته، ومن جهة أخرى تمثل مشكلات البطالة وضعف قيم العمل، وانخفاض مستوى الإنتاجية كماً، وكيفاً تحدياً كبيراً لمعظم مؤسسات المجتمع خاصة الجامعية منها، الأمر الذي يتطلب منها التنسيق بين طاقات وحاجات أبنائها من جهة وحاجات سوق العمل المتغيرة من جهة أخرى؛ ومع الزيادة المتسارعة في المعرفة كتغير الأعمال ومتطلباتها، ومن هذه التغيرات تضائل الحاجة للعمالة غير الماهرة، وتغير تكنولوجيا الأعمال وزيادة الخدمة المعلوماتية، وتغير دور المرأة في العمل، والزيادة المستمرة في البطالة بين الشباب الذين لا تتماشى تخصصاتهم مع متطلبات سوق العمل، وبالتالي فإن كل هذه التغيرات تثير الحاجة لتخطيط برامج الإعداد في الجامعة لتواكب التغيرات، والجامعة عندما تعد الشباب للمهن فلا بد أن تطور مناهجها وبرامجها الدراسية والتدريبية لتواكب التغيرات المستمرة في الأعمال وسوق العمل (عبد الحميد، ب. ت، ص211).

ولتحقيق هذا الأمر زاد الاهتمام بالتعليم لما له من دور مهم في تنمية الموارد البشرية، وإكسابها مختلف صور المهارة، والمعرفة، والقدرة على الخلق والإبداع.

ومن هنا فالجامعة كمؤسسة اجتماعية تؤثر، وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، وهي أداة المجتمع في صنع قيادته الفنية، والمهنية والسياسية، والفكرية (الحوات، 2004، ص2).

ويحظى التعليم الجامعي باهتمام متزايد في معظم المجتمعات المتقدمة، والنامية على حد سواء، بوصفه الرصيد الاستراتيجي الذي يغذي المجتمع بكل احتياجاته من الكوادر البشرية التي يحتاج إليها للنهوض بأعباء التنمية في مجالات الحياة المختلفة، ويوفر الرؤية العلمية، والفنية المتخصصة حول مختلف القضايا المتعلقة بكافة مجالات العمل الوظيفي، ويشكل المخزون من الطاقة البشرية في الجامعات أساس التنمية؛ وذلك لأن هذه المخرجات هي مدخلات التنمية، لذلك كان استثمار التعليم هو أفضل أنواع الاستثمار إذا ما

خطط له بالشكل الذي يحقق الأهداف المرجوة منه، والتي تتواءم مع مستجدات العصر والثورة المعرفية والتكنولوجية، ومن هنا تكمن ضرورة دراسة الوضع الراهن والتنبؤ باحتياجات المستقبل، وبالتالي وضع خطط استراتيجية وسياسات واضحة للعملية التعليمية في الجامعات بصورة تضمن بناء كوادر قادرة على التكيف مع احتياجات سوق العمل، ومتطلبات النمو (العبيدي، 2004، ف، ص 21).

لقد أصبحت قضية جودة التعليم العالي موضع اهتمام كبير على الصعيدين العربي والعالمي، حيث إن الجامعة تمثل الخبرة في المعرفة والسلوك الإنساني، ولا يقتصر دورها على تزويد الطلبة بالمعارف داخل القاعات الدراسية فقط، بل يتعداها إلى النهوض بالمجتمع، وقيادة عمليات التغيير والتطوير لتحقيق أهداف التنمية الشاملة في المجتمعات المختلفة (عبابنة، 2011، ص 4).

وبالتالي فإن جودة المخرجات هي عملية نوعية وليست كمية تعتمد أساساً على رفع المستوى المعرفي والمهني، وتمييز أسواق العمل اليوم بالطلب على الأيدي العملية الماهرة التي تتمتع بكفاءات وخبرات عالية، والتي تتميز بقابليتها للتطور المستمر، وتسعى البلدان إلى تدريب الخريجين وتأهيلهم للعمل في مؤسسات المجتمع (عباس، تقرير).

ونظراً لأهمية المخرجات التعليمية في التعليم العالي، وإيفائها بمتطلبات المجتمع فقد أجريت العديد من الدراسات، منها: (دراسة الجبر 1994) و (دراسة جفري 1997) و (دراسة القحطان 1998) و (دراسة السلطان 1998) و (دراسة التركستاني 1999) و (دراسة العنزى 2000)، و (دراسة الشمري والدخيل 2000). كل هذه الدراسات أكدت على تنمية الموارد البشرية وإيفائها.

مشكلة البحث:

أيقنت دول العالم أن التعليم المتسم بالجودة الشاملة هو سر التقدم، فبعد أن كان التعليم للجميع أصبح التعليم للتميز، والتميز للجميع، ولذا أصبح التركيز على النوعية والجودة والاعتماد أمراً لا بد منه لتحقيق تميز التعليم للجميع. ولغرض تطوير التعليم في ليبيا، وانطلاقاً من أهداف ثورة 17 فبراير في القضاء على الجهل والتخلف في التعليم أصبح هناك اهتمام بتطبيق الجودة في المؤسسات التعليمية ومن بينها الدراسات العليا

تحديد مشكلة البحث:

ما درجة تطبيق معايير الجودة على برنامج الدراسات العليا بقسم التربية كلية الآداب جامعة مصراتة

أهمية البحث:

يمكن تحديد أهمية البحث الحالي فيما يأتي:

1. قد يفيد هذا البحث في رسم الاستراتيجيات والخطط التي تزيد من فعالية تطوير التعليم داخل الكليات والجامعات بحيث تفي بالغرض.
2. يمكن أن يفيد هذا البحث في تطوير أساليب التدريس وبرامج الدراسات العليا داخل الكليات والجامعات بحيث تواكب التقدم والتطور العلمي.
3. يمكن أن يساعد المسؤولين بالتعليم العالي في محاولة إعادة النظر في مخرجاتها لمعرفة مدى ملاءمتها لاحتياجات الجامعة.

أهداف البحث:

تعرف درجة تطبيق معايير الجودة على برنامج الدراسات العليا بقسم التربية كلية الآداب جامعة مصراتة

حدود البحث:

تعتمد حدود البحث على ما يلي:

1. الحدود المكانية: تم إجراء هذا البحث في قسم التربية - كلية الآداب / جامعة مصراتة.
2. الحدود الزمنية: تم إجراء هذا البحث خلال العام الجامعي 2012

المصطلحات والمفاهيم:

تحدد مصطلحات البحث ومفاهيمه فيما يلي:

المعيار:

ويعرف المعيار على أنه: « أعلى مستويات الأداء التي يسعى الطالب للوصول إليها بعد دراسته لمنهج ما، ويتم في ضوءها تقويم مستويات الأداء المختلفة والحكم عليها ». (الناقة وآخرون، 2005، ص934)

الجودة:

وتعرف الجودة أيضاً بأنها: « درجة التميز في المنتج نتيجة للعمليات المقدمة، ويقصد بها تأدية العمل الصحيح على النحو الصحيح من أول مرة » (فلييه، 2003، ص337).

وتعرف الجودة عند جونسون بأنها القدرة على تحقيق طلبات الجماهير بالشكل الذي يتفق مع توقعاتهم ويحقق رضاهم التام (محمد، 2012، ص3)

كما تعرف بأنها المطابقة لمتطلبات أو مواصفات معينة، وتعرف بأنها جملة السمات والخصائص للمنتج أو الخدمة التي تجعله قادراً على الوفاء باحتياجات معينة (حوالة، 2005، ص622).

معايير الجودة:

هي تلك المواصفات والشروط التي ينبغي توافرها في نظام التعليم والتي تتمثل في جودة الإدارة والبرامج التعليمية من حيث الأهداف، وطرائق التدريس، ونظام التقويم والامتحانات، ثم جودة المعلمين، والأبنية، والتجهيزات المادية، والتي تؤدي إلى مخرجات تتصف بالجودة وتعمل على تلبية احتياجات المستفيدين (أبو عبده، 2011، ص26)

إجراءات البحث:

منهج البحث:

اتباع الباحثان في هذا البحث، المنهج الوصفي التحليلي، كون هذا المنهج يفرضه طبيعة هذه المشكلة، أكثر من غيره من المناهج، نظراً لما يوفره هذا المنهج من إمكانية التوصل إلى الحقائق الدقيقة، والظروف القائمة المتعلقة بموضوع البحث.

أداة البحث:

من أجل تحقيق هدف البحث قام الباحثان باستخدام الاستبانة الخاصة بمكتب ضمان الجودة والاعتماد لبرنامج الدراسات العليا في الجامعات، ويتكون من خمسة محاور هي:

المحور الأول: مواصفات البرنامج التعليمي

المحور الثاني: اللوائح والنظم التعليمية

المحور الثالث: المصادر والوسائل التعليمية

المحور الرابع: الإدارة التعليمية والأكاديمية

المحور الخامس: ضمان الجودة والتحسين (برنامج الدراسات العليا بقسم التربية)

التأسيس:

ابتدأت الدراسات العليا بكلية الآداب جامعة مصراتة (مصراتة حالياً) عام 1993/1992م بقسم اللغة العربية ثم قسم التفسير بعد ذلك تم فتح باب الالتحاق بالدراسات العليا بقسم التربية عام -1997م وذلك في إطار تطوير قسم التربية، فالجامعات لا تتطور إلا بوجود الدراسات العليا التي تسهم في تطوير المجتمع وتحقيق أهدافه.

الرؤية:

تحقيق تعلم أفضل لإدارة دفة العملية التعليمية نحو الجودة من خلال إعداد باحث متمرس ومتبع للأسلوب العلمي في التفكير.

الرسالة:

إعداد باحثين على درجة عالية من التأهيل لممارسة البحث العلمي بأنواعه المختلفة (وصفي- تجريبي)، يمتلكون مهارات جمع البيانات وتحليلها ومناقشتها ويتمتعون بالأمانة العلمية وأخلاقيات المعلم، قادرين على الربط بين المقررات النظرية والجوانب التطبيقية، ملتزمين بالثقافة العربية مع الانفتاح المشروط على الثقافة العالمية في مجال العلوم التربوية.

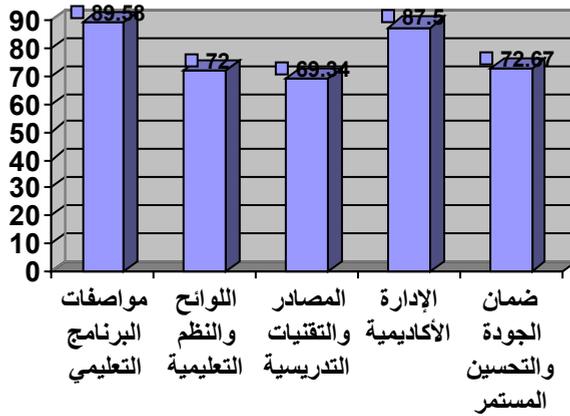
الأهداف:

1. إعداد أعضاء هيئة تدريس مؤهلين للعمل في الجامعات والمعاهد العليا في ليبيا.
2. إعداد باحثين علميين قادرين على المشاركة الفاعلة في حل مشكلات المجتمع ومؤسساته ذات علاقة باختصاصاتهم.
3. متابعة التطورات العلمية ومواكبة المستجدات الحاصلة في مجال التربية والتعليم وتوظيف ذلك.
4. العمل على ربط الجامعة بالمجتمع عن طريق التنسيق والتعاون لجعل الجامعة مركز إشعاع علمي تربوي.

نتائج البحث:

جدول رقم 1: يوضح النقاط المخصصة لكل محور ونسبتها من مجموع نقاط الجودة.

ت	المحور	النقاط الكاملة للمحور	البعد	النقاط الكاملة للبعد	عدد البنود الداعمة	الدرجة الكاملة للبعد	قيمة التحويل من الدرجة إلى النقاط
1	مواصفات البرنامج التعليمي	806.25 (89.58%)	الرؤية والرسالة والأهداف والتخطيط	225	2	8	28.125
			المعايير الأكاديمية	225	4	16	14.063
			المنهاج	187.5	5	20	09.375
			المخرجات	168.75	2	6	28.125
2	اللوائح والنظم التعليمية	433.92 (72%)	لوائح ونظم تعليمية خاصة بالطلبة	171.42	3	16	10.714
			لوائح خاصة بأعضاء هيئة التدريس	262.5	6	21	12.500
3	المصادر والوسائل التعليمية	414.92 (69.4%)	هيئة التدريس والمساعدين	100	2	8	12.500
			خدمات الدعم التعليمية	114.29	3	16	07.143
			المرافق	200	4	16	12.500
4	الإدارة التعليمية والأكاديمية	524.973 (87.5%)	التنظيم الإداري	300	2	8	37.500
			التوثيق والمعلومات والنشر	224.973	6	21	10.713
5	ضمان الجودة والتحسين المستمر	218 (72.67%)	فعالية التقويم والتحسين	48	4	16	3.000
			فعالية أعضاء هيئة التدريس	20	1	4	5.000
			فعالية الطلاب	15	2	3	5.000
			فعالية المنهاج	40	2	8	5.000
			خدمات الدعم التعليمية	35	2	7	5.000
			اللوائح والإجراءات	20	1	4	5.000
			المخرجات	40	2	8	5.000



شكل رقم 1 يوضح نتائج تقييم برنامج الدراسات العليا بقسم التربية معبراً عنه بالنسب المئوية لتوافر النقاط الكاملة

يتضح من الشكل رقم 1 أن جميع النسب المئوية لتوافر النقاط الكاملة في محاور التقييم جاءت جميعها أكبر من 65% مما يعني أن برنامج الدراسات العليا بقسم التربية حقق شرط الحصول على نسبة 65%.

كما يتضح أيضاً أن المحور الأول « مواصفات البرنامج التعليمي » حقق أعلى نسبة حيث بلغت 89.58% يليه المحور الرابع « الإدارة الأكاديمية » حيث بلغت نسبته 87.5% ثم المحور الخامس حيث بلغت نسبته 72.67% ثم المحور الثاني حيث بلغ 72% وأخيراً المحور الثالث حيث بلغ 69.34%

وفيما يلي مناقشة تفصيلية لكل محور من محاور التقييم:

المحور الأول: مواصفات البرنامج التعليمي:

يتضح من النتائج السابقة أن النسبة المئوية للنقاط الكاملة للمحور بلغت (89.58%) من مجموع النقاط المحددة والبالغ عددها (900) وهي نسبة مرتفعة تعكس التحديد الواضح للبرنامج التعليمي لبرنامج الدراسات العليا بقسم التربية.

وبفحص تقييم توافر البنود المتضمنة في هذا المحور يتضح الآتي:

توافر البنود الأساسية المحددة للتقييم وكذلك البنود الداعمة لها فيما عدا البند (1 - 14) بعد المنهاج «هل يضمن البرنامج تكامل وفاعلية مكوناته من الدروس النظرية والعملية والتدريبية» وبمراجعة توافر هذا البند رأيت الإدارة الأكاديمية للبرنامج أن الدراسة في مقررات برنامج الدراسات العليا بالقسم يغلب عليها الطابع النظري، أما الجوانب العملية والتدريبية فهي متروكة لأستاذ المادة وهذا يتم بالفعل في أثناء تدريس المقرر ولكن القائمين على تقييم هذا المحور وجدوا أن التقييم يجب أن يكون من واقع توصيف المقررات، لذا أخذ تقدير (صفر) لعدم التحيز وإن كان مفعلاً داخل قاعات الدراسة. وقد روعي ذلك في خطة التحسين.

الأمر الآخر فيما يتعلق بالبند (1 - 21) بعد المخرجات «هل يتم تحديد مخرجات البرنامج التعليمي المستهدف بشكل واضح ومفضل طبقاً للاحتياجات الفعلية لسوق العمل؟ بمراجعة أهداف المقررات من واقع توصيف المقرر وجدت لجنة التقييم تأكيد بعض المقررات دون الأخرى لذا رأيت أن يكون التقدير (2) فقط.

فيما يتعلق بالبنود المتوافرة:

البعد: الرؤية والرسالة والأهداف والتخطيط:

- البند (1 - 4) متوافر من خلال اجتماع مجلس القسم العلمي (التربيه) لتطوير أهداف برنامج الدراسات العليا بالقسم.
- البند (1 - 5) متوافر حيث إن جميع مقررات برنامج الدراسات العليا موجهة في محتواها وطرق تدريسها والمهارات التي تسعى لتقييمها وفقا لرؤية البرنامج ورسالته المعلنة، ويتضح ذلك من خلال توصيف المقررات.

البعد: المعايير الأكاديمية:

- البند (1 - 6) متوافر من خلال تحديد المخرجات التي يجب أن يتعلمها الطالب معرفيا ومهاريا والمستقاة من مصادر عدة منها: المعايير العالمية - معايير التعليم في مصر - تجارب بعض الدول العربية.
- البند (1 - 7) متوافر حيث تم تطوير أهداف البرنامج بناء على المعايير الأكاديمية.
- البند (1 - 8) متوافر من خلال أساليب التدريس والتدريب المستخدمة في المقررات الدراسية المتضمنة بالبرنامج.
- البند (1 - 9) متوافر من خلال توصية الباحثين لدراسة موضوعات تتفق مع الاتجاهات الحديثة والمشكلات المستخدمة في التعليم منها على سبيل المثال مهارات التفكير - المشكلات البيئية - الجودة الشاملة - التقويم.

المحور الثاني: اللوائح والنظم التعليمية:

يتضح من النتائج السابقة أن النسبة المئوية للنقاط الكاملة للمحور بلغت (72%) من مجموع النقاط المحددة والبالغ عددها (600) وهي نسبة مرتفعة عن المتوسط إلى حد ما تعكس التحديد الواضح للبرنامج التعليمي.

وبفحص تقييم توافر البنود المتضمنة في هذا المحور يتضح الآتي:

توافر البنود الأساسية المحددة للتقييم، وكذلك البنود الداعمة لها فيما عدا البند (2 - 6) بعد لوائح ونظم تعليمية خاصة بالطلبة « هل توجد سياسات وإجراءات فعالة للتعامل مع الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة؟ » في حقيقة الأمر لم يتقدم طالب دراسات عليا ذو احتياجات خاصة لبرنامج الدراسات العليا بقسم التربية؛ حيث إن من خصائص المعلم الناجح خلوه من أية إعاقات، ومن ثم لا يوجد متخرج من قسم التربية يعاني من أية إعاقة، لذا لم تذكر سياسات وإجراءات للتعامل مع هذه الحالات لعدم تواجدها من الأساس.

فيما يتعلق بالبند (2 - 8) بعد لوائح ونظم تعليمية خاصة بالطلبة « هل يوجد نظام فعال لقبول تظلمات الطلاب ومراجعتها؟ » لا توجد تظلمات في برنامج الدراسات العليا بقسم التربية إذ ليس من حق الطالب أن يتظلم في هذا البرنامج وفقاً للوائح المنظمة لذلك. ومن ثم لا توجد إجراءات فعالة لإخطار الطلاب ومناقشتهم بنتائج تظلماتهم. البند (2 - 9) بعد لوائح ونظم تعليمية خاصة بالطلبة .»

فيما يتعلق بالبند (2 - 17) بعد لوائح خاصة بأعضاء هيئة التدريس « هل يلزم البرنامج، أعضاء هيئة التدريس المكلفين بالإشراف على الرسائل والأطروحات العلمية بجدول زمني أسبوعي لمتابعة الطلاب وفقاً للوائح؟ » في حقيقة الأمر الإشراف يتم طالما استمرت فترة إعداد البحث، ويلتزم المشرف على الرسالة بتقديم تقرير دوري كل ثلاثة شهور، وتقدير في نهاية الرسالة تمهيداً لمناقشتها، وعضو هيئة التدريس القائم بالإشراف موجود بالقسم ويعقد جلسات مع طالب الماجستير وقت الحاجة، ولكن لا يوجد جدول أسبوعي ملزم للمشرف بذلك.

فيما يتعلق بالبنود المتوافرة:

البعد: لوائح ونظم تعليمية خاصة بالطلبة:

- البند (2 - 3) متوافر وذلك من خلال اللائحة الخاصة بتنظيم التعليم العالي لسنة 2010 وفقاً للمادة 22 وبالنسبة لللائحة الداخلية فقد أشارت كلية الآداب مصراتة إلى آلية قبول المنتقلين إلى الكلية وفقاً للمادة 12 من لائحة الدراسات العليا بكلية الآداب.
- البند (2 - 5) متوافر حيث تم تحديد أدوار المرشد الأكاديمي على النحو الآتي:
 - 1 - مراعاة العبء الدراسي المسموح به وفق التعليمات النافذة.
 - 2 - التأكد من عدم وجود تعارضات في أوقات المواد المسجلة.
 - 3 - التأكد من أن المواد المسجلة هي ضمن خطة الطالب الدراسية وتخصصه.
 - 4 - التأكد من أن المادة التي يسجلها مفتوحة.
- البند (2 - 7) متوافر من خلال منح الطالب المتميز الأولوية في التعيين كعضو هيئة تدريس بالقسم.

البعد: لوائح خاصة بأعضاء هيئة التدريس:

- البند (2 - 14) متوافر من خلال الاتفاقيات والتعاون مع الجامعات داخل ليبيا وخارجها.
- البند (2 - 15) متوافر حيث يتم تحديد (5) طلاب كحد أقصى لعضو هيئة التدريس وفقاً للوائح اللجنة الشعبية العامة للتعليم.
- البند (2 - 16) متوافر حيث لا يتجاوز عدد المواد التي يدرسها عضو هيئة التدريس عن مادة واحدة فقط.
- البند (2 - 19) متوافر من خلال تحديد التخصص المطلوب والدرجة العلمية وسنوات الخبرة.
- البند (2 - 20) متوافر من خلال الورقات البحثية والرسائل العلمية متبعة بنظام APA الأمريكي.

المحور الثالث: المصادر الواسلة التعليمية:

يتضح من النتائج السابقة أن النسبة المئوية للنقاط الكاملة للمحور بلغت (69.4%) من مجموع النقاط المحددة، وبالبالغ عددها (600)، وهي نسبة متوسطة تعكس انخفاض في درجة كفاية المصادر والوسائل التعليمية المطلوبة للبرنامج التعليمي.

وبفحص تقييم توافر البنود المتضمنة في هذا المحور يتضح الآتي:

فيما يتعلق بالبند (3 - 4) بعد هيئة التدريس والمساعدين «هل توجد خطط وآليات لتوفير الموارد والفرص الكافية للتنمية المهنية ورفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس؟ لا توجد خطة واضحة لذلك وإنما طلب من كل عضو هيئة تدريس أن يكتب قائمة بالكتب والمراجع التي يحتاجها في تدريس مقرراته والتي يرى أن الطلاب بحاجة إليها فقط.

فيما يتعلق بالبند (3 - 6) بعد هيئة التدريس والمساعدين «هل توفر إدارة البرنامج كادراً فنياً مدرباً لتشغيل الأجهزة والمعدات بالمختبرات والمعامل والورش؟ هذا البند خاص بالكليات العملية.

فيما يتعلق بالبند (3 - 8) بعد هيئة التدريسي والمساعدين «هل تطبق إدارة البرنامج نظم وإجراءات حماية ومراقبة المعلومات المسخرة لخدمة البرنامج؟ حيث لا توجد منظومة إلكترونية خاصة بحفظ هذه المعلومات.

فيما يتعلق بالبند (3 - 11) بعد خدمات الدعم التعليمي «هل التجهيزات العملية ملائمة وكافية لاحتياجات الطلاب وفقاً لأهداف وأنشطة البرنامج؟ هذا البند خاص بالكليات العملية.

فيما يتعلق بالبند (3 - 13) بعد خدمات الدعم التعليمي « هل تلتزم إدارة البرنامج بتوفير الخدمات التقنية لأعضاء هيئة التدريس بشكل مستمر؟ تتوافر شبكة المعلومات بالكلية داخل المكتبة وتم توفيرها من إدارة الكلية ليست من قبل البرنامج.

مع ملاحظة أن البرنامج مُقيد بالإمكانيات المادية المقررة للمؤسسة وآليات الإدارة بالمؤسسة والجامعة في توفير مثل هذه الوسائل. وقد روعي ذلك في خطة التحسين.

فيما يتعلق بالبنود المتوافرة:

البعد: هيئة التدريس والمساعدين:

- البند (3 - 1) متوافر حيث يوجد 6 أساتذة يقومون بالتدريس وفقاً للمواد المقترحة في الفصل الدراسي.
- البند (3 - 3) متوافر حيث تختلف حيثيات أعضاء هيئة التدريس وكل حيثية تنتهي لمدونة علمية وفكرية مختلفة.
- البند (3 - 5) متوافر وفقاً للوائح المعمول بها.

البعد: خدمات الدعم التعليمية:

- البند (3 - 7) متوافر من خلال شراء أحدث المراجع في مجال التخصص والعلوم المساعدة للدراسة وإدراجها بمكتبة الكلية.
- البند (3 - 9)، البنود (3 - 10) متوافران توجد شبكة إنترنت وأجهزة للطباعة بمكتبة الكلية.
- البند (3 - 12) متوافر من خلال قاعة 107 للدراسات العليا وقاعة الدراسات العليا الخارجية.
- البند (3 - 14) متوافر حيث يوجه أساتذة المادة الطلاب لمكتبة الكلية لدراسة موضوع معين في أثناء المحاضرة أو في فترات أخرى غير دراسية.

البعد: المرافق:

- البند (3 - 20) متوافر حيث توجد استراحة خاصة بالجامعة.

المحور الرابع: الإدارة التعليمية والأكاديمية:

يتضح من النتائج السابقة أن النسبة المئوية للنقاط الكاملة للمحور بلغت (87.5%) من مجموع النقاط المحددة والبالغ عددها (600)، وهي نسبة مرتفعة تعكس جودة الإدارة التعليمية الأكاديمية للبرنامج التعليمي.

وبفحص تقييم توافر البنود المتضمنة في هذا المحور يتضح الآتي:

فيما يتعلق بالبند (4 - 6) بعد التوثيق والمعلومات والنشر « هل يتم تحديث دليل الطالب وفقاً لتطورات البرنامج؟ » هذا البند غير متوافر حالياً، ذلك لأن الإدارة الأكاديمية والتعليمية للبرنامج قامت بإعداد دليل لطلاب الدراسات العليا وهذا الدليل حديث لم يتم تطويره بعد لذا رأت اللجنة المختصة بتقييم هذا الجانب أن تعطيه تقدير (صفر) رغم وجود دليل مفصل يوضح للطلاب ما يجب أن يتعلمه وقواعد الامتحانات والهيكلة التنظيمية للدراسات العليا.

فيما يتعلق بالبند (4 - 9) بعد التوثيق والمعلومات والنشر « هل يتم نشر جميع المعلومات الخاصة بالبرنامج على الموقع الإلكتروني للمؤسسة؟ لا يوجد موقع إلكتروني للمؤسسة بعد، وبالتالي لا يتم تحديثها إلكترونياً على شبكة المعلومات.

فيما يتعلق بالبنود المتوافرة:

البعد التنظيم الإداري:

- البند (4 - 3) متوافر من خلال توزيع ملفات طلبة الدراسات العليا على كل مرشد أكاديمي بالقسم.
- البند (4 - 4) متوافر من خلال الملفات الإدارية والمالية لأعضاء هيئة التدريس بالدراسات العليا.

البعد: التوثيق والمعلومات والنشر:

- البند (4 - 6) الدليل تحت الطبع.
- البند (4 - 11) متوافر من خلال حفظ البطاقات المعتمدة للطلاب.
- البند (4 - 14) حيث يتم إعلان النتائج قبل بداية الفصل بشهر على الأقل ما بين فصل الخريف والربيع.
- البند (4 - 15) متوافر من خلال تحديد ساعات مكتبية أسبوعية لمقابلة الطلاب.

المحور الخامس: ضمان جودة التحسين المستمر:

يتضح من النتائج السابقة أن النسبة المئوية للنقاط الكاملة للمحور بلغت (72.67%) من مجموع النقاط المحددة، والبالغ عددها (300) وهي نسبة مرتفعة عن المتوسط تعكس التحسن الواضح في الإدارة الأكاديمية والتعليمية للبرنامج التعليمي.

وبفحص تقييم توافر البنود المتضمنة في هذا المحور يتضح الآتي:

فيما يتعلق بالبند (5 - 7) بعد جودة البرنامج «هل تتعاون وحدة الجودة بالبرنامج مع الوحدات المماثلة في المؤسسة لتوفير متطلبات الجودة واحتياجات التدريب؟» اتفق أعضاء اللجنة المختصة بتقييم هذا الجانب بعدم وضوح هذه العبارة ولذلك أصبحت قيد التقييم لحين الاستفسار عنها من المراجعين الخارجيين.

فيما يتعلق بالبند (5 - 10) بعد أعضاء هيئة التدريس «هل توفر إدارة البرنامج آليات واضحة ومعلنة لرفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس على نظام الجودة؟ إدارة البرنامج لم توفر هذه الآليات لوجود ورش عمل متعددة داخل المؤسسة، وفي مؤسسات أخرى داخل الجامعة تسعى إلى تحقيق هذا الهدف. ومن ثم لا توجد إجراءات في الوقت الحالي لإدارة البرنامج لتطوير أداء أعضاء هيئة التدريس بند (5 - 12) ولكنها مدرجة في خطة التحسين.

فيما يتعلق ببند (5 - 24) بعد اللوائح والإجراءات «هل تقوم إدارة البرنامج بمراجعة الاتفاقيات واللوائح والإجراءات المتبعة للتعامل مع البرامج المناظرة في الداخل والخارج؟» غير متوفرة لأن لائحة الدراسات العليا بالجامعة ملزمة للبرنامج.

فيما يتعلق بالبند (5 - 25) بعد تقويم المخرجات «هل تقوم إدارة البرنامج باتخاذ إجراءات واضحة للاستفادة من نتائج تقييم مخرجات؟ لا توجد إجراءات للاستفادة من نتائج التقويم حيث إن التقويم المتبع على الجانب التحريري للطلاب ولا توجد إجراءات للاستفادة منها.

فيما يتعلق بالبنود المتوافرة:

البعد: جودة البرنامج:

- البند (5 - 1) متوافر حيث يتم تفعيل الرسالة والأهداف من خلال المقررات الدراسية والبحث (الرسالة) التي يقوم بإعدادها طالب الدراسات العليا.
- البند (5 - 5) متوافر من خلال الخطة الاستراتيجية طويلة المدى.
- البند (5 - 6) متوافر من خلال الخطة الاستراتيجية قصيرة المدى.

البعـد: المناهج:

- البند (5 - 16) متوافر من خلال مراجعة توصيف المقررات الدراسية وتطويرها، وهذا موجود في دليل الدراسات العليا بقسم التربية.
- البند (5 - 17) متوافر من خلال توجيه عضو هيئة التدريس بضرورة مراجعة مفردات المقرر، وتطوير أساليب تدريسه وهذا متضمن بالخطة طويلة المدى.
- البند (5 - 18) متوافر حيث تؤدي إلى تطوير أداء عضو هيئة التدريس وتطوير المقرر ذاته.

البعـد: تقويم خدمات الدعم التعليمية:

- البند (5 - 19) متوافر حيث يتم ذلك من خلال مطالبة القسم في عدة مراسلات بضرورة توفير أجهزة العرض المختلفة لدعم العملية التعليمية الدراسية.
- البند (5 - 20) متوافر من خلال المراسلات والمقابلات مع المسؤولين بالمؤسسة.
- البند (5 - 21) متوافر من خلال المراسلات والمقابلات مع المسؤولين بالمؤسسة.

البعـد: اللوائح والإجراءات:

- البند (5 - 23) متوافر من خلال إعلام أعضاء هيئة التدريس بما يستجد من تغييرات في اللائحة المنظمة للدراسات العليا بما يضمن فعالية عمليتي التعليم والتعلم.

البعـد: تقويم المخرجات:

- البند (5 - 26) متوافر من خلال استبيان استطلاع رأي الطلاب للمنهج الدراسي.
- البند (5 - 27) متوافر من خلال متابعة إجراءات التسجيل لدرجة الماجستير.

التوصيات والمقترحات

التوصيات :

1. العمل على إكساب طلاب الجامعات والكليات المهارات المختلفة التي أثبتتها البحث على سبيل المثال: أهمية امتلاك الخرجين المهارات السلوكية المختلفة، والجدية في العمل، والانضباط، والتقيد بمواعيد العمل، والتعاون مع الزملاء، واطاعة الرؤساء، والقدرة على العمل الجامعي....إلخ.
2. إضافة تخصصات جديدة تواكب تغيرات سوق العمل ومتطلباته في مختلف كليات الجامعة..
3. العمل على تحقيق أقصر سبل التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات التربوية ومؤسسات المجتمع الأخرى، وذلك بهدف التعرف على الاحتياجات المستقبلية من المهارات الأساسية لطلبة الدراسات العليا.
4. تطوير برامج التدريب في الكليات لتصبح أكثر واقعية. لأن التدريب عملية تعليمية كاملة تهدف إلى تنمية سلوك الفرد، وزيادة مهارته المهنية عن طريق تطور معلوماته، ومهاراته، وخبراته، واتجاهاته في مجال العمل.

المقترحات:

- بناءً على ما سبق من توصيات، يقترح الباحثان إجراء البحوث الآتية:
1. إجراء دراسة مماثلة للبحث الحالي في جامعات أخرى في ليبيا.
 2. إجراء دراسة مماثلة للبحث الحالي في كليات أخرى.
 3. إجراء دراسة مماثلة للبحث الحالي في أقسام أخرى بكلية الآداب.

المراجع

1. أبو عبده، فاطمة عيسى (2011): درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في محافظة نابلس من وجهة نظر المديرين فيها، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة.
2. الحوات، علي (2004): تفعيل بنىات التعليم العالي « نموذج لييبيا»، طرابلس، ليبيا.
3. حوالة، سهير محمد (2005): الجودة في التعليم الجامعي، القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة.
4. عباس، بشار: التعليم العربي أمام تحديات مجتمع المعلومات، (تقرير).
5. عبابنة، صالح احمد (2011): المجلة العربية لضمان جودة التعليم، (العدد 8).
6. عبد الحميد، إبراهيم شوقي (2003): مشكلات طلبة جامعة الإمارات العربية المتحدة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، (ج19).
7. العبيدي، سيلان جبران: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003م ودور التعليم في مجتمع المعرفة المنشودة، (تقرير).
8. العجمي، محمد حسنين (ب.ت): الاعتماد وضمان الجودة الشاملة لمدارس التعليم الثانوي العام. (ب.ط)، المنصورة: دار الجامعة الجديدة.
9. فليّه، فاروق عبده (2003): اقتصاديات التعلم، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
10. الناقة، محمود كامل، وآخرون (2005): المؤتمر العلمي السابع عشر مناهج التعليم والمستويات المعيارية، (ج3)، جامعة عين شمس.
11. محمد، فرج هويدي (2012): تصور مقترح لتطبيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، بنغازي، جامعة بنغازي.